الأمم المتحدة

S/2005/461

مجلس الأمن

Distr.: General
15 July 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

أكتب إليكم بالإشارة إلى رسالة سلفي المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2000/817). فقد تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير التكميلي الملحق الذي قدمته هندوراس عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق). وسأغدو ممتنة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مارغريت **لوي**
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار
١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

280705 270705 05-43021 (A)
0543021

المرفق

[الأصل: بالإسبانية]

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب من نائب الممثل الدائم لهندوراس لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل إليكم طيه التقرير الثاني لعام ٢٠٠٥ الذي قدمته أمانة الدولة في مكتب الأمن بهندوراس بشأن التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر الضميمة).

(توقيع) ماركو أ. **سواسو**
نائب الممثل الدائم

ضميمة

[الأصل: بالإسبانية]

التقرير الثاني عن التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥

أولا – مقدمة

تلتزم جمهورية هندوراس، إدراكا منها لما تمثله ظاهرة الإرهاب الدولي من خطر بالتدابير التي اقترحها المجتمع الدولي في هذا المجال. وتقوم في إطار المتطلبات باتخاذ كل الخطوات الممكنة على مستوى مؤسسات الدولة من أجل كفالة تنفيذ هذه التدابير بشكل ملائم.

وكانت الاعتداءات التي ارتكبها تنظيما لقاعدة الإسلامي المتطرف ضد الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ هي التي أدت إلى إيلاء الأولوية لمكافحة الإرهاب. وكشفت تلك الأحداث النقاب عن عدم وجود نظام أمني كامل لمواجهة خطر العنف المتطرف، فأصبحت بذلك منطلق التحالف، فضلا عن اليقظة والامتثال التام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وإن هندوراس كبلد ديمقراطي على قناعة بضرورة تعزيز روح المعاملة بالمثل، لأنه ليس هناك من هو بمنأى عن التهديد وأن مكافحة الإرهاب قضية مشتركة تلزم كافة الدول الديمقراطية في العالم.

ثانيا – الالتزامات

يمتثل باستمرار للمعاهدات والاتفاقيات الدولية لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. فقد اتخذ نظام الأمن القومي تدابير مبتكرة من قبيل مبادرة الرئيس ريكاردو مادورو الذي جعل من الأمن الشامل ركيزة هامة، مشددا على ضرورة إنشاء نظم للأمن على مختلف المستويات التنفيذية المشار إليها أدناه.

ثالثا – التدابير المتخذة

- **المستوى التشريعي**

✓ تجدر الإشارة في المقام الأول، في المجال الذي يهمنا، إلى تقديم مشروع أولي لقانون مكافحة الإرهاب في المجلس التشريعي، يتماشى تماما مع قرار مجلس

الأمن ١٣٧٣، الذي أفسح المجال لصدور اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التي صدَّق عليها بلدنا.

- ✓ إصدار قانون مكافحة غسل الأموال بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٢/٤٥. وقد أتاح هذا القانون إنشاء نظام منسق لتحليل ورصد المعاملات المالية غير العادية التي لها صلة بالجريمة المنظمة. كما يسعى إلى كشف عمليات تمويل المنظمات الإرهابية وعمليات الاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من العمليات.
- ✓ والتصديق على اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي صك هام جدا يضفي طابعا عالميا على جهود مكافحة الجريمة المنظمة النشيطة والمتظافرة.

- **المستوى الأمني**

- ✓ فرض تدابير أمنية في الموانئ والمطارات أتاحت اعتماد الموانئ الوطنية، إلى جانب وفائها بمقتضيات مكافحة الإرهاب.
- ✓ تشكيل وحدات استخباراتية خاصة ترصد الإنذارات الدولية بشأن الإرهابيين المدرجة أسماؤهم في قوائم الأمم المتحدة.
- ✓ تعزيز التدابير الأمنية في مباني المكاتب الحكومية.
- ✓ استخدام الأشعة السينية في مراقبة الحاويات.
- ✓ استخدام الأشعة السينية في كافة مطارات البلاد، بالإضافة إلى استخدام وحدات الكلاب البوليسية لكشف المتفجرات والمخدرات.
- ✓ ملاحقة مرتكبي جرائم غسل الأموال بواسطة وحدة خاصة أنشئت لهذا الغرض في الإدارة العامة لخدمات التحقيق الخاصة.
- ✓ رصد جهود مكافحة غسل الأموال بصورة مطردة من جانب الهيئات الدولية ودون الإقليمية والمحلية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية).
- ✓ إدراج موضوع مكافحة الإرهاب في منهج تدريب الشرطة.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات خاصة لدعم جهود مكافحة الإرهاب.

- **المستوى المالي**

✓ إنشاء وحدة التحقيق المالي التي تراقب المعاملات المالية التي تنطوي على الغش والتدليس.

✓ إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات بمرسوم رئاسي لمكافحة غسل الأموال.

✓ توفير التدريب على تدابير مكافحة غسل الأموال.

✓ إجراء تقييمات دورية للنظام المالي الوطني.

✓ إنشاء وحدة خاصة للتحقيق في الاستثمارات التي تنطوي على الغش والتدليس.

- **مستوى الهجرة**

✓ بدء العمل بجواز السفر الإلكتروني الذي يفي بالمقتضيات الأمنية الدولية.

✓ مكافحة الفساد في نظام الهجرة الوطني بغية تحسين مراقبة إصدار الوثائق الرسمية.

✓ إنشاء وتشغيل شرطة الحدود التي تقوم في جملة أمور بمكافحة الإرهاب الدولي.

- **المستوى الدولي**

✓ حجز الأسلحة الحربية الموجهة إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا في إقليم هندوراس. وتم حتى الآن حجز سبعة أطنان من الأسلحة منها: بنادق AK-47 و M-16 و M-14، وصواريخ LOW وقنابل صاروخية وقاذفات قنابل، ومدافع رشاشة من طراز L-50 عيار ٦٠ و ٣٠، وكميات كبيرة من الذخائر وهواتف ساتلية، وقنابل ذات طاقات مختلفة، وأعتدة عسكرية أخرى.

✓ إقامة مستويات من التنسيق مع البلدان الإيبيرية – الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومكتب الشرطة الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والوحدة التكتيكية التابعة لدورية الحدود بالولايات المتحدة، ووكالات الاستخبارات بوجه خاص في شتى بلدان العالم.

رابعا – استنتاجات

- ✓ التدريب على تدابير مكافحة الإرهاب نادر جدا. ويوفر التدريب عمليا على تدابير حمائية تستفيد منها البلدان المتقدمة النمو. أما على المستوى التنفيذي، فقلما يجري توفير التدريب.
- ✓ وأولت السلطات الوطنية توكيدا خاصا على الأمن بوصفه يشكل ركنا هاما في النجاح السياسي، لكن السياسة الدولية في هذا المجال لم تنسق بعد.

خامسا – توصية

- ✓ ينبغي وضع سياسات واستراتيجيات تنفيذية من أجل توفير دعم مباشر للبلدان التي تقرر شن حرب مفتوحة على الإرهاب الدولي.